

الملخص:

تواجه الجزائر اليوم أعظم التحديات الاقتصادية ؛ حيث أظهر انخفاض أسعار النفط ضعف الاقتصاد. وتُرجم التقلص الشديد في عائدات الصادرات و مداخيل الحكومة عجزًا في الحساب الجاري. وهنالك حاجة إلى بذل الكثير من الجهود لإعادة هيكلة الاقتصاد؛ إذ تحتاج الحكومة أن تُقلّص النفقات العامة وتُصلح مخصصات دعم الطاقة المحلية وتُعزز التنوع الاقتصادي من خلال تشجيع القطاع غير النفطي، وإتباع سياسة إدارية أكثر فاعلية للثروة النفطية. وقد يُشكّل انخفاض أسعار النفط فرصة ذهبية تسمح للجزائر بأن تُصلح اقتصادها، وتتوجه نحو القطاع الزراعي كبديل استراتيجي من أجل تحقيق تنمية شاملة للبلاد.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، أزمة نفطية، قطاع زراعي .

Abstract:

Today, Algeria faces the greatest economic challenge; low oil prices have shown the weakness of the economy. The sharp contraction in export returns and government revenues has translated into a current-account deficit. Therefore, the government must make many efforts to restructure the economy. So are needs to reduce public expenditures, to correction Local energy allocations , promote economic diversification by encouraging the non-oil sector, and continued to a more efficient management policy for oil wealth. Thus, the fall in oil prices may be a golden opportunity to allow Algeria to reform its economy and to turn to the agricultural sector as a strategic alternative to achieve comprehensive development of the country.

Key words: Algeria, The oil crisis, The agricultural sector.

المقدمة:

تعد الجزائر من بين الدول المنتجة للنفط، ومن بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري يواجه اليوم أعظم التحديات الاقتصادية حيث أصبحت التبعية الكلية للاقتصاد الجزائري للبتروöl نقمة عليه منذ الانخفاض التدريجي لأسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 ، ما أدى إلى انخيار الاقتصاد الجزائري واختلال هيكل مزدوج في الميزانية العامة وميزان المدفوعات . وانطلاقا مما قدم سنحاول الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الانخفاض الحاد لأسعار النفط؟ وهل من سياسة تنتهجها الدولة لمواجهة التحديات الاقتصادية من جراء هذا الانخفاض؟

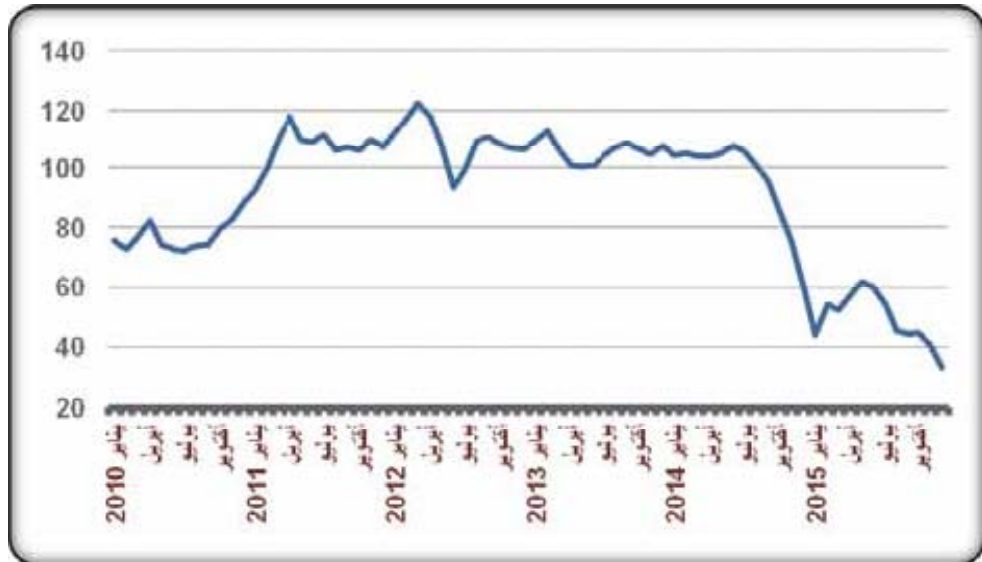
كل هذه الأسئلة سيتم الإجابة عنها عبر المحاور الآتية:

- الأزمة النفطية الراهنة وأسبابها.
- اثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري
- القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر

1. الأزمة النفطية الراهنة:

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2014 بشكل ملحوظ، لتصل إلى اقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ما بين حوالي 59.5 و 107.9 دولار للبرميل خلال العام منخفضا بحدود 9.7 دولار/البرميل ما يعادل انخفاض نسبته 9% بالمقارنة مع عام 2013. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 01 : المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك 2010-2015 - دولار/ البرميل.



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون لمنظمة أوبك 2015، ص 44.

ومن أهم أسباب هذه الأزمة ما يلي:

- يعد تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وبخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط و (الغاز) غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تقترب من مليوني برميل/يوم خلال عام 2014.
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.
- توجه كبار الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.
- عدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج، وهو ما جاء مخالفا لبعض التوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2014.
- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط الخام، واللذان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، وبخاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن وتيرة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.
- كان للمضاربات دور كبير، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

2. اثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

قد تتباين انعكاسات أسعار النفط المنخفضة على البلدان المصدرة للنفط ، فأى انخفاض في الأسعار يتسبب في حدوث خسائر في الصادرات وإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي². وفي هذا الإطار، قال الخبير الاقتصادي فارس مسدور، لموقع CNN بالعربية إن انهيار أسعار المحروقات، كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، موضحاً أن الاعتماد على المحروقات ليس عيبا ولكن العيب يكمن في عدم القدرة على استغلال مداخل المحروقات خلال السنوات التي

شهدت أسعار النفط أعلى معدلاتها وإنفاق تلك الأموال على مشاريع لا تعكس قيمة الميزانيات التي رصدت لها³. وفيما يلي سنعرض وصف لهيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية حسب الجدول التالي:

1.2. هيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية:

الجدول 01: وصف لهيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2005	43 937	97.55	1 099	2.44	45 036	100
2006	53 456	97.88	1 158	2.12	54 613	100
2007	58 831	97.78	1 332	2.21	60 163	100
2008	77 361	97.55	1 937	2.44	79 298	100
2009	44 128	97.64	1 066	2.35	45 194	100
2010	55 527	97.32	1 526	2.67	57 053	100
2011	71 427	97.19	2 062	2.80	73 489	100
2012	69 804	97.13	2 062	2.86	71 866	100
2013	63 752	96.71	2 165	3.28	65 917	100
2014	60 304	95.89	2 582	4.10	62 886	100
2015	35 724	94.54	2 063	5.46	37 787	100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية .cnis.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

إن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2008 قد تضاعف حيث انتقل من 45036 مليون دولار عام 2005 إلى 79298 مليون دولار عام 2008 أي بارتفاع قدره 76.07% وهذه النتيجة تدعم استحواذ قطاع المحروقات على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وهذا يعني انه المساهم الرئيسي في النمو ويعكس بالمقابل

الضعف الهيكلي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات هذا من جهة، ومن جهة ثانية وبسبب الأزمة المالية العالمية 2008-2009 فقد عرفت الصادرات الإجمالية تراجعاً من 79298 مليون دولار عام 2008 إلى 45194 مليون دولار عام 2009، كذلك انخفاض صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات لعام 2009، ناجم عن عدة عوامل من بينها: قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية فضلاً عن حظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة. لكن بمجرد التعافي من الأزمة العالمية أخذت الصادرات الإجمالية في الاتجاه التصاعدي ما بين عام 2010 إلى و 2012 لتتخفض مجدداً وانخفضت 2011 معها صادرات المحروقات من نسبة 97.13% عام 2012 إلى 94.54% عام 2015 وهذا راجع لعدة أسباب من بينها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ومنه نستنتج من هذا التحليل أن قطاع المحروقات بقي ولازال يستحوذ على النسبة الكبيرة من حيث الصادرات بالرغم من انخفاض نسبة صادراته والتحسين الطفيف في القطاع غير النفطي في السنوات الأخيرة. لكن قطاع المحروقات في الغالب سيقا ذا حدّين، فهي تمنح في البدء شعوراً مزيغاً بالأمان ووهماً بالمناعة السياسية والاقتصادية، لكنها قد تُحمل الحكومات على فقدان الوعي بالحاجة إلى إدارة اقتصادية جيدة ومساندة للنمو المستدام، وهي ظاهرة تُعرف بلعنة النفط، وما تختبره الجزائر اليوم هو اللعنة التي تُذكّرنا بخاطر الاعتماد المفرط على سلعة متقلبة.

2.2. واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة الراهنة:

بحسب صندوق النقد الدولي، استمرّ الإنفاق الحكومي بالارتفاع، واضعاً السياسة المالية على درج غير مستدامة. وكانت المحصلة عجزاً في الحساب الجاري للمرة الأولى في أكثر من 15 سنة. وتُفيد التوقعات بأن الجزائر بحاجة إلى أن يصل سعر النفط إلى 120 دولاراً لكي تعدّل ميزانيتها. وما زاد الوضع تعقيداً هو تراجع الإنتاج، ليس لأن مصادر النفط والغاز تتجه إلى نضوب في الجزائر، بل لأن بيئة الاستثمار غير مشجعة. وبالفعل، تراجعت عائدات تصدير النفط والغاز من 70.6 ملياً عام 2012 إلى 65.3 مليار دولار أميركي عام 2013، مع أن أسعار النفط تجاوزت 100 دولار حينها⁴. في حين عرفت انخفاضاً كبيراً عام 2014 بسبب تدني أسعار النفط، حيث بلغت 61.1 مليار دولار؛ أي بانخفاض يبلغ نحو 9% مقارنة بعام 2013، وهي تساوي 27 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تغطي كل الاستيرادات التي وصلت إلى 69.4 مليار دولار⁵. وقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريباً، حيث سجلت سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014⁶.

وحسب نشرية وزارة التجارة لسنة 2013 بقي الميزان التجاري ضعيفاً لأنه مرتبط بالأوضاع الظرفية للمواد الأولية، المحروقات في التصدير والمواد الأولية في الاستيراد⁶. حيث ارتفع عجز الميزانية التجارية، مقارنة بالناتج المحلي

الإجمالي من -4.4% عام 2012 إلى -7.1% عام 2014 ، ويجرى تمويل العجز في الخزينة العمومية منذ عام 2006 من صندوق ضبط الإيرادات، استناد إلى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل مرتفع جدا. ولكن بالنظر إلى ارتفاع الاستيرادات وعجز الميزانية سنة بعد سنة، شهد هذا الصندوق انخفاض بلغ نحو 40% عام 2014، مقارنة بعام 2012 أي من 75 مليار دولار إلى 45 مليار دولار .

ينبغي أن نشير إلى أن احتياطات الصرف بلغت 194 مليار دولار عام 2013 بفضل سداد كامل الديون الخارجية للجزائر عام 2004 ، ثم إنها تراجعت إلى 179 مليار دولار عام 2014 . كما تجدر الإشارة أيضا إلى انخفاض سعر برميل النفط وتأثيره السلبي في الاقتصاد الجزائري من جراء ارتفاع الدولار خلال الفترة 2014-2015 بنحو 25 % ، ما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري.⁷

3.2. أهم الإجراءات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية:

لمواجهة هذه الأزمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:

استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من تراجع أسعار النفط على النمو.

سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، حيث قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي و بـ 6.7% مقابل اليورو خلال عام 2015، والغرض من هذه العملية هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.

اقترحت الحكومة تدابير حاسمة في موازنة 2016 تقضي بترشيد النفقات وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات ، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بميزانية 2015 بنسبة 8.8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% ، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% . وقد شملت إجراءات التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد منها السيارات والاسمنت ، وخفض التوظيف في القطاع العام. وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

3- القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات:

في هذا السياق لابد من الخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنوع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ولا يكون ذلك إلا عن طريق الإصلاحات الموجهة نحو النهوض بالقطاعات الأخرى الحيوية التي يمكن أن يكون لها دور هام في دعم الاقتصاد خارج المحروقات مثل الزراعة. حيث أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عمل ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الزراعة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها.

1.3- المعالم الرئيسية للقطاع الزراعي قبل الإصلاحات:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني حيث يمثل الهدف الأساسي الأول لأي إستراتيجية زراعية و تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة من طبيعية و بشرية و مالية و تحقيق الاكتفاء الذاتي .

و قد شهدت الجزائر تطبيق سياسات اقتصادية خاصة في القطاع الزراعي تتمثل في أسلوب التخطيط المركزي الشامل لتحقيق الأهداف العامة لهذا القطاع و ذلك بالسيطرة على غالبية الأراضي الزراعية و احتكارها للإنتاج و التسويق و الأسعار، فقد بلغت مساهمة هذا القطاع كما يلي :

النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (84-80)، 5.99% في حين كانت مساهمة القطاع الصناعي لنفس الفترة 38.91%.

و فيما يتعلق بالعمالة الزراعية، فقد ساهم قطاع الزراعة في تشغيل 939.3 ألف نسمة في النصف الأول من فترة الثمانينات حيث يعتبر القطاع الأول من حيث التشغيل

و قد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 84-80 يقدر بـ: 2856.9 دولار في حين متوسط إنتاجية العامل الزراعي لنفس الفترة 3110.8 دولار .

مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري مساهمة سلبية حيث حقق عجزا بمقدار 2519.3 مليون دولار في الفترة 84-81 بسبب ارتفاع قيمة الواردات الزراعية.

يشكل الإنتاج الإجمالي للحبوب 1914.81 ألف طن و هو يمثل 30.6 كنسبة للإكتفاء الذاتي.

أما بالنسبة للخضر و الفواكه فيقدر مبلغ الإنتاج الإجمالي 1920.1 ألف طن و هو ما يمثل 98% كنسبة للاكتفاء الذاتي.⁹

2.3- برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي:

تعود أغلب الإختلالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية إلى إتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة، و لا تتلاءم مع ظروف و احتياجات المجتمع، فكانت السياسة الحتمية تتمثل في تحرير الاقتصاد الوطني و رفع يد الدولة عن احتكار النشاط الاقتصادي و ضمان أحسن تخصيص للموارد و تنويع الاستثمارات بين فروع الإنتاج و هذا ما يطلق عليه ب: التكيف الهيكلي للاقتصاد الوطني.

فبالنسبة للقطاع الزراعي فإن التكيف الهيكلي لهذا القطاع ليتكيف مع سياسة التحرير الاقتصادية يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات حتى لا تنعكس سلبا على أداء هذا القطاع، و تتمثل أهم جوانب التكيف الهيكلي لقطاع الزراعة في الجزائر، العمل على ما يلي:¹⁰

- تحرير الإنتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الإستراتيجية.
- خوصصة القطاع العام.
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع المزارعين و الفلاحين، و قد تم بالفعل إنشاء أكثر من 40 غرفة فلاحية على مستوى الوطن.
- إنشاء تعاونيات زراعية على أسس تجارية اقتصادية و إنشاء جمعيات زراعية.
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الداخلية و الخارجية عدا بعض المنتجات الإستراتيجية .

1.2.3 - أثر سياسات وبرامج الخوصصة على القطاع الزراعي:¹¹

في إطار الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على مستوى إقتصاد البرنامج الكلي وعلى مستوى القطاعات شهد القطاع الزراعي إصلاحات وتعديلات محورية لما لهذا القطاع من أهمية إستراتيجية بالغة، وما أهم العناصر الأساسية لإصلاح هذا القطاع، ما يتعلق بدور الحكومة و غط الملكية والإدارة. وبالتالي تحويل القطاع العام إلى قطاع الأفراد وفق ما أطلق عليه برامج الخوصصة التي أصبحت حتمية نتيجة الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه المجتمعات وهدف هذه السياسة إلى ما يلي:

- محاولة علاج الأزمة الإقتصادية من خلال برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي.
- تعطيل الدعم المالي للمؤسسات وزيادة إدارتها

- رفع كفاءة المؤسسات المخصصة .

فبالنسبة للقطاع الزراعي كان تدخل الدولة في أسواق السلع والخدمات وتحديد الأسعار ودعمها ووضع البنوك على حركة المنتجات وحركة التسويق. فكل هذه التدخلات أتت إلى وجود تشوهات في هيكل الإنتاج والإنتاج الزراعي. بالنسبة للجزائر حيث يحتل القطاع الزراعي أهمية كبرى في إقتصاد الوطني الجزائري حيث يعمل بهذا القطاع حوالي: 35% من القوة العاملة الكلية، ويساهم بحوالي: 13% سنويا من الناتج المحلي الإجمالي وقد بدأت الجزائر عام 1988 تدريجيا للإصلاح والتكيف الهيكلي يشمل القطاع الزراعي في إطار سياسية عامة استهدفت خصوصية الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام ووضع أسس مناسبة لاندماج الزراعة في إقتصاد السوق ويمكن تحديد ملامح التعديلات والتكيف والإصلاح في القطاع الزراعي الجزائري فيما يلي:

- تنظيم الأنشطة الإنتاجية والخدماتية ويتضمن ذلك الاستمرار في الإصلاحات العقارية وحل الاستثمارات الزراعية التابعة للقطاع العام وكانت تضم حوالي 3400 وحدة إنتاجية. والمزارع النموذجية وخصوصية الأراضي الزراعية العمومية والتي تمثل حوالي 2.8 مليون هكتار و تخلي الدولة عن مسؤولية توفير مستلزمات الإنتاج الإقراض والتمويل والتسويق وتولاها غرف وتعاونيات فلاحية - ثم حصر كافة المؤسسات العمومية في مجال الإنتاج فبلغت 21 مؤسسة و 775 تعاونية تخلت الدولة عنها وقامت بفك الاحتكار وتشجيع المنافسة وبعض إجراءات التصفية
- إصلاحات المؤسسة وإعادة هيكلة إدارة القطاع الزراعي وإعطاء الدور الأكثر للمنتجين .
- الحد من التدخل الحكومي وزيادة نشاط القطاع الخاص .
- تشجيع الاستثمارات الزراعية وتوفير المناخ الملائم.

3.3. أهم الإصلاحات التي طرأت على قطاع الزراعة بعد برنامج التعديل الهيكلي:

في سنة 1990 قامت الحكومة الجزائرية بوضع العديد من الإصلاحات وذلك من اجل الحد من الآثار السلبية للقوانين السابقة، خاصة بعد إلغاء الدعم على القطاع الزراعي حيث عرفت جميع مستلزمات الإنتاج (بذور، أسمدة....) ارتفاعا متواصلا منذ الثمانينات وبداية السبعينات ، وما زاد الأمر صعوبة هو الانتقال إلى الأسعار الحقيقية وتخفيض الدينار الجزائري بحوالي 97%¹².

فقطاع الزراعة خلال هذه الفترة استفاد من مؤشر رفع الإنتاج الفلاحي 4% كنسبة مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات إلا أن القطاع الزراعي فشل في تحقيق الأهداف المنشودة وهي الأمن الغذائي¹³.

تم سنة 1996 إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والذي لم يتم تنشيطه على أرض الميدان إلا سنة 2011. وتم غلق برنامج التعديل الهيكلي وإطلاق برنامج إنعاش طموح عبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000/2004)، حيث وجه الدعم للمستثمرات الفلاحية للرفع من مستويات الإنتاج لتحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الإحتياجات الغذائية للبلاد ، بالمقابل سمحت المجهودات برفع حصة إستيراد وسائل الإنتاج، من جهتها واصلت الهيئات التقنية الإدارية عملها لتأطير وسائل الإرشاد و تكييفها مع الطلبات الجديدة للمنتجين، مما سمح بتوسيع مساحات الإنتاج وتسجيل إستقرار نسبي لمستوى الواردات الفلاحية. وفي سنة 2002 تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال إدماج عالم الريف ليتم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية بمحاور إستراتيجية جديدة تخص إقامة شراكة محلية وإندماج متعدد القطاعات في الأقاليم، و دعم تنفيذ النشاطات الإقتصادية المبدعة، تهمين متوازن وتسيير دائم لثروات الأقاليم ، الجمع بين الجانب الإقتصادي والإجتماعي و تنسيق الأعمال، وإبتداء من سنة 2004 تقرر ترقية و إعادة إحياء المناطق الريفية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم . ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي 16/ 08 المؤرخ في 3 أوت 2008 الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، ، ليتم إعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 وهو ما سمح بتحسين النسبة السنوية لنمو الإنتاج الفلاحي الذي قفز من 6 بالمائة سنة 2000 إلى 9 بالمائة سنة 2010 ، مع تحسين ظروف معيشة سكان الريف من خلال إطلاق أكثر من 10 آلاف مشروع جوازي للتنمية الريفية المندجة ب 22 ألف منطقة ريفية ، وهو ما يمس 730 ألف أسرة مع تهمين 8 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية بالمناطق الجبلية والفضاءات السهلية والمناطق الصحراوية. ومع مطلع سنة 2011 تمكنت الوزارة من إعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الإمتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي ¹⁴.

والجدول التالي يوضح:

جدول 02 : نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي
	8.0	8.0	8.2	10.2	10.6	10.1	10.5	
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
	13.1	11.1	10.6	9.4	8.6	9.0	10.1	7.0

Source: www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن :

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي وما نلاحظه من الجدول أعلاه أن نسبة القيمة المضافة في القطاع الزراعي عرفت تحسنا تدريجيا ابتداء من عام 2001 وهذا راجع إلى الإصلاحات التي عرفها القطاع وخاصة في السنوات الأخيرة .

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وفي التنمية الاقتصادية حيث يساهم بـ 12% من الإنتاج الداخلي الخام ويوظف 21% من اليد العاملة النشيطة،

الخاتمة:

إن الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، لكون أن قطاع الطاقة هو مصدر التمويل للخزينة هذا ما يجعلها في وضوح حرج جدا لفترة ما بعد البترول، وبالنظر إلى كل ذلك نحاول الجزائر بذل جهود معتبرة وخاصة في القطاع الزراعي لأنه يعتبر من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق للجزائر التنمية على مستوى اقتصادها ، فهو قطاع تملك فيه كل مقومات التطور الاقتصادي بفضل الأراضي الواسعة لكن لم يلقى العناية الكافية بعد نظرا لبعض المشاكل التي تواجهه. وفي الأخير سنقدم بعض الحلول التي يمكن للدولة الجزائرية أخذها بعين الاعتبار:

على الدولة انتهاز سياسة الاهتمام بالقطاع الزراعي عن طريق وضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، إعطاء تسهيلات للفلاحين من أجل خدمة الأرض وجلب العمالة والعمل على محاربة البيروقراطية في تسيير الشؤون الإدارية ، وإعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوية .

المراجع:

- 1- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك، العدد 41، سنة 2014، ص44-45
- 2- مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي ، ، الصدمات العالمية والإقليمية الأخيرة ، يناير 2015 WWW.IMF.ORG ص 2.
- 3- انخيار أسعار النفط وتهاوي الدينار الجزائري يضعان البلاد على حافة أزمة خانقة على الموقع: <http://arabic.cnn.com/business/2015/08/25/algeria-dinar>
- 4 – International Monetary Fund, "Algeria 2013 ArticleIV Consultation," IMF, February 2014 <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1432.pdf> .
- 5- عبد المجيد عطار ، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة، "انخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الاقتصاد الجزائري"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ، الدوحة 7 تشرين الثاني / نوفمبر 2015. ص5. <http://www.dohainstitute.org>
- 6- نشرة وزارة التجارة 2013.

- 7- عبد المجيد عطار، مرجع سابق، ص6.
- 8- عبد الحميد مرغيث، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل/الجزائر ص 4. متاح على الموقع: www.iefpedia.com
- 9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " السياسات الزراعية في عقد الثمانينات "الجمهورية الزراعية، 1994، الخرطوم، ص6، 16.
- 10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق ذكره، ص85.
- 11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية -الندوة القومية حول اثر السياسات و برامج الخصوصية على الأوضاع الزراعية العربية 1999 الخرطوم ص 81.
- 12- رابح الزييري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية، عدد فيفري 2004، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 4.
- 13- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر،دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010/2011، ص56.
- 14- نوال جاوت، مسار التجديد الفلاحي والريفي 1961 إلى 2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنمية لتحقيق الأمن الغذائي، جريدة المساء العدد 4686 الصادرة بتاريخ 2012/07/05 .